

Distr.: General
16 July 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الدورة العاشرة

فيينا، 12-16 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البند 2 (ج) من جدول الأعمال المؤقت *

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة

المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها:

بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق

البر والبحر والجو

أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لترويج ودعم تنفيذ
بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل
لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

تقرير الأمانة

أولاً - مقدمة

- 1- أُعد هذا التقرير لإبلاغ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في دورته العاشرة، بالأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) لترويج ودعم تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، منذ دورة المؤتمر التاسعة التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2018.
- 2- وحتى تموز/يوليه 2020، بلغ مجموع الأطراف في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين 149 طرفاً. ومنذ دورة المؤتمر التاسعة، أصبح السودان (تشرين الأول/أكتوبر 2018) وغابون (أيار/مايو 2019) وبالاو (أيار/مايو 2019) دولاً أطرافاً في البروتوكول.
- 3- ويدعم المكتب، من خلال برامجه واستراتيجياته ومشاريعه العالمية والإقليمية المكرسة لقضايا معينة، الدول الأعضاء في تنفيذ البروتوكول، باتباع نهج شامل وتعاوني يرمي إلى منع تهريب المهاجرين وملاحقة مرتكبيه وحماية حقوق المهاجرين المهزئين.
- 4- وفي الفترة 2018-2020، تلقى أكثر من 65 دولة عضواً دعماً قبل التصديق و/أو دعماً تشريعياً أو استراتيجياً. وفي إطار البرنامج العالمي لمكافحة تهريب المهاجرين، نظم المكتب 26 نشاطاً من أنشطة



المساعدة وبناء القدرات في مجال التشريع أو ساهم فيها، استفاد منها أكثر من 700 ممارس ومسؤول حكومي وممثل للمجتمع المدني من أكثر من 70 بلداً. ونُفذت أيضاً أنشطة رئيسية في إطار مبادرة العمل العالمي من أجل منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما (مبادرة العمل العالمي) في البلدان الـ13 المستفيدة من مرحلتها الأولى، التي انتهت في عام 2019 (وهي أوكرانيا وباكستان والبرازيل وبيلاروس وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا وقيرغيزستان وكولومبيا ومالي ومصر والمغرب ونيبال والنيجر) وبلدان المرحلة الثانية الخمسة (أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان وبنغلاديش والعراق). وينفذ المكتب الأنشطة الحالية بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة.

5- وفي عام 2019، وفر البرنامج العالمي لمكافحة تهريب المهاجرين التدريب لـ424 من الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية والمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني (44 امرأة و159 رجلاً و221 شخصاً آخر في أحداث لم تُتَّح فيها بيانات بشأن التوزيع الجنساني). واستفادت أربعة بلدان (بيرو وزامبيا وغواتيمالا ومالي) من أنشطة تعاون تقني محددة الأهداف على الصعيد الوطني، وتلقت زامبيا أيضاً مساعدة تشريعية. ونظم البرنامج حلقة عمل دون إقليمية للتحقيق في تهريب المهاجرين وملاحقة مرتكبيه شملت سلطات مراقبة الحدود من إكوادور والبرازيل وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا. وشارك 57 بلداً في أنشطة التعاون التقني التي تناولت تهريب المهاجرين (فضلاً عن الاتجار بالأشخاص) على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي إطار التدابير المتخذة لمعالجة آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بُذلت جهود لتطوير المعارف عن طريق بناء القدرات عن بُعد باستخدام نماذج التعلم الإلكتروني، استفاد منها 203 ممارسين في الربع الثاني من 2020 (107 إناث و96 ذكراً) من خمسة بلدان (الجبيل الأسود وشيلي وغواتيمالا ومقدونيا الشمالية وملاوي) فضلاً عن كوسوفو⁽¹⁾. ويواصل المكتب رصد آثار الجائحة من أجل توجيه الدعم الذي يقدمه إلى الدول الأعضاء. وأشار موجز بحثي نشره المكتب في نيسان/أبريل 2020 إلى أن القيود المفروضة على السفر والتنقل من جراء كوفيد-19 لم تؤد على ما يبدو إلى وقف حركة الأشخاص الفارين من النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والظروف المعيشية الخطيرة، وإلى أن العواقب الاقتصادية الناجمة عن الجائحة يُرجح أن تزيد من تدفقات تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص من أشد البلدان تضرراً إلى وجهات أكثر ثراءً.⁽²⁾

ثانياً - أنشطة مساعدة الدول في تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين

6- يواصل المكتب، تماشياً مع ولايته المتمثلة في منع ومكافحة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، تنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة تهريب المهاجرين. وتشمل هذه الاستراتيجية برامج للتعاون التقني مع الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، من أجل تنفيذ البروتوكول؛ ودعم العمليات الحكومية الدولية؛ والمشاركة في التعاون بين الوكالات؛ وآليات التنسيق والجهود المعززة في مجال البحث وجمع البيانات.

ألف - العمل على وضع المعايير والسياسات وتطوير المعارف والتعاون والتنسيق بين الوكالات

7- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تقديم الدعم الاستراتيجي والفني للهيئات والعمليات الحكومية الدولية، ومضى في تعاونه الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، من أجل ترويج أهداف بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين،

(1) تُفهم أي إشارة إلى كوسوفو بالمعنى الوارد في قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

(2) UNODC “How COVID-19 restrictions and the economic consequences are likely to impact migrant smuggling and cross-border trafficking in persons to Europe and North America”, Research Brief (May 2020).

وضمان فهم وتنفيذ معايير البروتوكول والالتزامات المنبثقة منه على نحو أفضل، وتعزيز أوجه التآزر والشراكات لتحقيق تلك الغايات.

1- دعم الهيئات الحكومية الدولية

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

8- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم المكتب دعماً فنياً لاجتماع الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بتهريب المهاجرين، الذي أنشأه المؤتمر. وناقش الفريق العامل، في اجتماعه السادس المعقود في فيينا في الفترة من 11 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2019، موضوع تبادل المعلومات عن تهريب المهاجرين باعتباره شكلاً من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وموضوع تهريب المهاجرين عن طريق الجو وتيسيره بالاحتياط بالوثائق. وتمشياً مع الممارسة المتبعة، صاغ المكتب ورقات مواضيعية لدعم مناقشات الفريق العامل بشأن موضوعين: تبادل المعلومات (CTOC/COP/WG.7/2019/2) وتهريب المهاجرين عن طريق الجو (CTOC/COP/WG.7/2019/3). وأعد المكتب ورقة معلومات أساسية إضافية جمع فيها كل التوصيات التي قدمها الفريق العامل في اجتماعاته الخمسة السابقة، منظمة وفقاً لترتيبها الزمني وبحسب فهرس مواضيعي (CTOC/COP/WG.7/2019/5).

9- وقبل انعقاد دورة المؤتمر العاشرة، سيدعم المكتب أيضاً الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين في اجتماعه السابع المقرر عقده يومي 8 و9 أيلول/سبتمبر 2020، وسيقدم خدماته إليه. وتماشياً مع البنود المواضيعية المزمع مناقشتها في جدول الأعمال، أعدت ورقتا معلومات أساسية داعمتان تتناولان الموضوعين التاليين: (أ) أثر الكوارث الطبيعية والنزاعات والأزمات، مثل جائحة كوفيد-19، على الاتجاهات السائدة في الجماعات الإجرامية المنظمة وعلى دروب تهريب المهاجرين، وكذلك الممارسات الجيدة الرامية إلى دعم التعاون الفعال في مجال إنفاذ القانون أثناء تلك الأزمات من أجل كشف تلك الحالات والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها (CTOC/COP/WG.7/2020/2)؛ (ب) الاستراتيجيات الناجحة في مجال استخدام التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لمنع تهريب المهاجرين والتحقيق في جرائمه، واتخاذ تدابير قوية إزاء تزايد استخدام الجماعات الإجرامية للفضاء السيبراني (CTOC/COP/WG.7/2020/3).

10- ودعم المكتب كذلك الدول الأعضاء في المرحلة التحضيرية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، التي أنشأها المؤتمر في دورته التاسعة في عام 2018 بموجب قراره 1/9. وأوصى الفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين، في اجتماعه الخامس الذي عُقد في فيينا يومي 4 و5 تموز/يوليه 2018، بأن يعتمد المؤتمر استبيان التقييم الذاتي لاستعراض تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم المكتب فريق الخبراء الحكومي الدولي المنشأ وفقاً لقرار المؤتمر 1/9 في عملية استكمال ومواءمة جميع استبيانات التقييم الذاتي لعملية الاستعراض في المشاورات والاجتماعات غير الرسمية.

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

11- حظيت مسألة تهريب المهاجرين بمكانة بارزة في الدورة الثامنة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي عُقدت في فيينا في أيار/مايو 2019. وإضافة إلى الإحاطات الإعلامية للدول الأعضاء بشأن الأعمال ذات الصلة التي اضطلع بها المكتب في هذا المجال، نُظمت ثلاثة أحداث جانبية لدعم تطوير أفضل الممارسات وتبادل المعلومات بشأن هذه المسألة. وتناول الحدث الجانبي الأول تعاون الاتحاد الأوروبي والمكتب على منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما؛ أما الحدث

الجانب الثاني فقد تطرق إلى 'عملية الأنديز' وهي عبارة عن تحقيقات دولية ناجحة في تهريب المهاجرين، بدعم من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمكتب؛ وبحث حدث جانبي ثالث سبل إسهام الجامعات في تغيير الممارسات الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

12- وفي عام 2020، أُرجئت مؤقتاً إلى الربع الأخير من السنة الدورة التاسعة والعشرون للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي كان من المقرر في البداية عقدها في الفترة من 18 إلى 22 أيار/مايو، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19. والموضوع الرئيسي للدورة التاسعة والعشرين للجنة هو "التدابير الفعالة لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين، بموازاة حماية حقوق المهاجرين المهزّبين، ولا سيما النساء والأطفال، وحقوق الأطفال المهاجرين غير المصحوبين". وبغية دعم النظر في هذه المسألة، أعد المكتب دليلاً للمناقشة من أجل إجراء مناقشة مواضيعية (E/CN.15/2020/6)، يحدد فيه المسائل التي ينبغي النظر فيها ويقترح مسائل ينبغي أن تحظى بالاهتمام في المستقبل.

مؤتمر منع الجريمة والعدالة الجنائية

13- أعد المكتب ورقات مواضيعية شتى لدعم المناقشة ذات الصلة في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي كان من المقرر في البداية عقده في نيسان/أبريل 2020 وأُرجئ بسبب جائحة كوفيد-19. وأُجزت عدة تقارير من بينها تقرير الأمين العام عن حالة الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم (A/CONF.234/3) الذي يعرض تفاصيل المعلومات المتاحة عن تهريب المهاجرين، وورقة المعلومات الأساسية بشأن الاتجاهات الراهنة للجريمة، والتطورات الأخيرة والحلول المستجدة، لا سيما التكنولوجيات الجديدة بوصفها وسائل لارتكاب الجريمة وأدوات لمكافحتها (A/CONF.234/11) التي تناقش كيف يستخدم المهزّبون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وكيف تستخدمها الشرطة للتحقيق في جرائم تهريب المهاجرين.

الجمعية العامة

14- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تقديم الدعم الفني إلى الدول الأعضاء في المناقشات المتعلقة بوضع وتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمكافحة تهريب المهاجرين وتنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين.

15- واعتمد عدد من القرارات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لدعم الإجراءات المعززة لمنع تهريب المهاجرين ومكافحته، وفقاً لولاية المكتب. ففي القرار 148/74 بشأن حماية المهاجرين، تشجع الجمعية العامة الدول على أن تصمم تدابير أكثر فعالية لحماية المهاجرين، بوسائل تشمل منع ومكافحة تهريب المهاجرين.

16- ودعت الجمعية العامة، في قرارها 177/74، المعنون "تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني"، الدول الأعضاء إلى النظر في التصديق على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين أو الانضمام إليه، وتعزيز التعاون الدولي على منع ومكافحة تهريب المهاجرين وملاحقة المهزّبين قضائياً مع ضمان الحماية الفعالة لحقوق المهاجرين ضحايا التهريب وصون كرامتهم. وحثت الجمعية العامة المكتب أيضاً على أن يواصل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء وفقاً للبروتوكول.

17- ودعت الجمعية العامة الدول الأعضاء أيضاً، في قرارها 127/74 المعنون "العنف ضد العاملات المهاجرات"، إلى التصديق على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين.

18- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تقديم إسهامات فنية في صياغة تقارير الأمين العام ذات الصلة عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن المسائل المتصلة بالهجرة وتهريب المهاجرين.

مجلس الأمن

- 19- جدد مجلس الأمن في قراره 2491 (2019) التدابير الرامية إلى التصدي لهجرة المهاجرين والاتجار بالأشخاص، فضلاً عن تفتيش السفن ومصادرتها قبالة سواحل ليبيا، ووضع من ثم إطار عمل شاملاً لزيادة الأمن وتوطيد وتعزيز سيادة القانون في البلد.
- 20- ودعم المكتب إعداد تقارير الأمين العام ذات الصلة التي قُدمت إلى مجلس الأمن وتتضمن تفاصيل عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار المجلس 2491 (2019)، مع التركيز على التدابير التي اتخذها المكتب لمكافحة تهريب المهاجرين في ليبيا، وعلى جهود جمع البيانات وبناء القدرات.

2- المشاركة في آليات التنسيق والتعاون الإقليمية والمشاركة بين الوكالات

- 21- يشارك المكتب مشاركة حثيثة في عدة آليات مواضيعية مشتركة بين الوكالات من أجل المضي قدماً بالخطة الدولية لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، في سياقات تشمل الهجرة الدولية، بما يتماشى مع الغايات 2-5 و7-8 و7-10 و2-16 من أهداف التنمية المستدامة والهدف 17 بوجه عام.
- 22- والمكتب عضو في اللجنة التنفيذية لشبكة الأمم المتحدة العالمية المعنية بالهجرة، التي أنشأها الأمين العام لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها 195/73. ويشارك المكتب في الأفرقة العاملة العالمية الأساسية والمواضيعية التابعة للشبكة، التي تسعى إلى إنشاء قاعدة عالمية للمعارف ومركز وصل من أجل وضع استجابات مصممة خصيصاً للهجرة؛ وتمكين الدول الأعضاء من وضع وتنفيذ خطط التنفيذ الوطنية المتعلقة بالاتفاق العالمي؛ وتمتين قدرة الأمم المتحدة على المستويات العالمي والإقليمي والقطري على تقديم هذا الدعم إلى الدول الأعضاء؛ وزيادة القدرات الوطنية على جمع وتحليل ونشر البيانات بشأن القضايا المتصلة بالهجرة؛ وترويج بدائل احتجاز المهاجرين غير النظاميين.
- 23- وفي الفترة المشمولة بالتقرير، ساهم المكتب في إنشاء أكثر من 15 شبكة وائتلافاً مواضيعياً للهجرة على الصعيدين الوطني والإقليمي في معظم مناطق العالم، ودعم أنشطتها، وعمل عن كثب مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والجهات الحكومية النظرية لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ الاتفاق العالمي وعملية الاستعراض المرتبطة به.
- 24- فالمكتب، على سبيل المثال، جزء من شبكة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بالهجرة لغرب ووسط أفريقيا، ويشارك بانتظام في أعمال الفريق العامل المعني بالهجرة المختلطة المنشأ في إطار الشبكة. وهو عضو نشط، على الصعيد الوطني، في الشبكات الوطنية المعنية بالهجرة في مالي وموريتانيا وغامبيا.
- 25- ويقدم المكتب على وجه الخصوص، تماشياً مع ولايته، الدعم إلى الدول الأعضاء في تحقيق هدفي الاتفاق العالمي 9 (تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين) و10 (منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية)، بتوطيد سيادة القانون والنهوض بتدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية بغية منع الجريمة المنظمة ومكافحتها وتوفير الحماية لضحاياها.
- 26- ويشارك المكتب في دعم الدول الأعضاء في سياق تصميم استجاباتها في إطار الاتفاق العالمي لمعالجة أثر جائحة كوفيد-19 وتوفير مزيد من الحماية والمساعدة لأضعف الفئات السكانية، بما يشمل المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل، بصرف النظر عن وضعهم. وبناءً على طلب وحدة مكافحة الاتجار بالبشر التابعة للشرطة في الأردن، اتخذ المكتب إجراءات شتى من بينها دعم استجابة منسقة من الوكالات

الدولية والوطنية لشراء مواد الصرف الصحي ومعدات الوقاية والمستلزمات الطبية ووحدات اختبار الكشف عن كوفيد-19 للمسعفين الذين هم على اتصال بالسكان ضعاف الحال، بمن فيهم المهاجرون المهرّبون.

27- ويواصل المكتب الاضطلاع بدور رئيسي في مباحثات بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية. ويشارك مشاركة حثيثة في جلسات الحوار الرفيعة المستوى بشأن السياسات وفي أنشطة بناء القدرات العملية مع الأعضاء الـ49 في مباحثات بالي، من خلال جهات تشمل مكتبه المعني بالدعم الإقليمي ومختلف أفرقه العاملة وفرقة العمل المعنية بالتخطيط والتأهب التابعة له. وقد حقق المؤتمر الوزاري السابع لمباحثات بالي، الذي عُقد في آب/أغسطس 2018، نتائج هامة في مجال التصدي لتهريب الأشخاص والاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية في المنطقة. وأصدر أعضاء مباحثات بالي إعلان مؤتمرها الوزاري السابع، الذي أكدوا فيه من جديد إعلان بالي الافتتاحي لعام 2016، وأعربوا عن التزامهم بتعزيز التعاون على التصدي لتهريب المهاجرين وتحسين تبادل المعلومات والسياسات وترويج مسارات الهجرة النظامية ومكافحة الشبكات الإجرامية. إضافة إلى ذلك، شارك المكتب في المشاورات الإقليمية للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية التي عُقدت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2020.

28- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك المكتب بنشاط في آليات التنسيق والتعاون الإقليمية والمشاركة بين الوكالات لتعزيز الإجراءات الإقليمية المنسقة للتصدي للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في غرب ووسط أفريقيا.

29- ودعماً للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، نظم المكتب، في بوركينا فاسو في تموز/يوليه 2019، اجتماعاً إقليمياً رفيع المستوى بشأن منتدى التعاون الأمني لدول المجموعة من أجل تبادل المعلومات المتعلقة بحالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. ووُضعت توصيات بشأن جمع وتبادل البيانات عن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين على الصعيدين الوطني والإقليمي.

30- وفي أعقاب الاجتماع الإقليمي الأول للمجموعة، دعم المكتب تنظيم حلقة عمل عُقدت في مالي في كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن تمكين نظام الاستخبارات الجنائية في بلدان المجموعة، بما في ذلك ما يتصل بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وكان الهدف من هذا الحدث هو تعزيز نظام وهيكلي الاستخبارات في المجموعة من أجل تنسيق وتبسيط تبادل المعلومات بين أعضائها وتوطيد المعرفة بالأدوات والنماذج القائمة بشأن الاستخبارات الجنائية.

31- ومنذ اندلاع جائحة كوفيد-19 في غرب أفريقيا، ما انفك المكتب ينظم دورات تدريبية على الإنترنت بشأن تقديم المساعدة عن بعد لمنتدى التعاون الأمني التابع للمجموعة، من بينها 12 حلقة عمل منظمة عن بعد وتهدف إلى تزويد المنتدى بصحيفة معلومات جنائية فعالة لجمع المعلومات الاستخباراتية عن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. ونُظمت الحلقة الدراسية الشبكية الأولى في نيسان/أبريل 2020.

32- ونظم المكتب المؤتمر الإقليمي الأول الذي عُقد في داكار في آذار/مارس 2019 وقدم الدعم التقني له، وهو مؤتمر خُصص للمنسقين من الدول الأطراف في إعلان نيامي المشترك الصادر في 16 آذار/مارس 2018 بشأن مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. وضم المؤتمر الإقليمي، الذي عُقد لإنشاء آلية الرصد الدائمة لإعلان نيامي المشترك، منسقين من البلدان الأفريقية والأوروبية الموقعة على الإعلان وهي: إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وبوركينا فاسو وتشاد والسنغال وغامبيا وغينيا وفرنسا وكوت ديفوار ومالي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموريتانيا والنيجر ونيجيريا وهولندا. وكان الاتحاد الأوروبي أيضاً ممثلاً بصفته شريكاً متعدد الأطراف. وعرض المكتب في تلك المناسبة مصفوفة الأنشطة التي وضعتها الدول الأعضاء لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وطنياً وإقليمياً ودولياً. وعرض المكتب أيضاً جدول المؤشرات والغايات لقياس التقدم المحرز نحو تنفيذ التوصيات المبينة في إعلان نيامي المشترك.

33- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، يَسر المكتب تنظيم المؤتمر الإقليمي الثاني للمديرين العاميين وكبار قادة قوات الأمن الداخلي وكبار مسؤولي العدالة بشأن آلية الرصد الدائمة لإعلان نيامي المشترك، الذي عُقد في أبيدجان بكوت ديفوار. وفي تلك المناسبة، ناقش كبار المسؤولين من الدول الموقَّعة على إعلان نيامي المشترك مختلف التطورات التي حدثت في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وقدموا توصيات جديدة لمكافحة هاتين الجريمتين بفعالية. وأتاح الاجتماع الرفيع المستوى أيضاً فرصة للمكتب لعرض مبادرة قاضي الاتصال التي أطلقها وعرض النتائج والعبء والتحديات. وتسهم المبادرة في تعزيز التعاون القضائي الدولي بين بلدان أوروبا وبلدان غرب أفريقيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وتسهم على وجه أخص في تبسيط الإجراءات الرامية إلى تيسير تبادل المساعدة القانونية بين الدول الأعضاء.

3- تطوير المعارف ووضع التوجيهات والأدوات المعيارية والسياساتية

34- منذ تشرين الأول/أكتوبر 2018، نشر المكتب نماطٍ للتعليم الإلكتروني بشأن تهريب المهاجرين، من بينها نماطٍ تعرض "مقدمة لتهريب المهاجرين" و"نهج التحقيق في تهريب المهاجرين" و"أساليب التحقيق لمكافحة تهريب المهاجرين" باللغتين الصربية والمقدونية.

35- وأطلق المكتب في عام 2017 بوابة المعرفة الخاصة بمكافحة تهريب المهاجرين، على منصة بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك")، واستمرت في التوسع. وتتألف بوابة المعرفة من ثلاث قواعد بيانات: قاعدة بيانات للسوابق القضائية كانت تتضمن في حزيران/يونيه 2020 نحو 801 قضية من 44 ولاية قضائية؛ وقاعدة بيانات عن التشريعات كانت تحتوي في حزيران/يونيه 2020 على 245 نصاً تشريعياً من 99 بلداً؛ وقاعدة بيانات ببيوغرافية تشتمل على 384 مرجعاً. والهدف من البوابة هو تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مكافحة الإفلات من العقاب وزيادة المساءلة من خلال النجاح في التحقيق في قضايا تهريب المهاجرين وملاحقة الجناة، وهو عمل تتجزه البوابة من خلال جمع قضايا المحاكم من الولايات القضائية المتعددة والنظم القانونية المختلفة وتحليلها واستعراضها ونشرها، ومن خلال تصنيف المعلومات ذات الصلة عن التشريعات والاستراتيجيات والمؤلفات المتاحة. وما فتئ المكتب يستخدم قاعدة بيانات السوابق القضائية مصدراً للمعلومات من أجل إعداد مزيد من الوثائق التوجيهية في مجالي المعايير والسياسات وأدوات المساعدة التقنية.

36- وفي الربع الأخير من عام 2018، عقد المكتب اجتماعاً للخبراء لاستخلاص العبر من أجل تحسين بوابة المعرفة الخاصة بمكافحة تهريب المهاجرين وبوابة المعرفة الخاصة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، ووضع التوجيهات الاستراتيجية لتطويرهما وتعزيزهما في المستقبل. وعلاوة على ذلك، أعد المكتب 27 موجزاً تحليلياً للقضايا يبرز فيها المسائل الرئيسية المتعلقة بقضايا تهريب المهاجرين، مثل الولاية القضائية في أعالي البحار، والمنافع المالية أو غيرها من المنافع المادية، والفرق بين الجماعات الإجرامية والجماعات الإجرامية المنظمة، والفرق بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وأساليب التحقيق. وأخيراً، عزز المكتب الشراكات مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني ومكاتب المحاماة الدولية بغية المضي في توسيع بوابة تهريب المهاجرين.

37- ويعكف المكتب على زيادة توسيع قاعدة المعرفة الخاصة بمكافحة تهريب المهاجرين بتوثيق التعاون مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، وتحليل الممارسة القضائية للدول، ويكثف جهوده من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمله. وفي عام 2019، أنجز المكتب تحليلاً لحالة النساء في سياق تهريب المهاجرين، مُبرزاً بعض الأنماط التي تُميز مشاركة النساء في مشاريع تهريب المهاجرين وإجراءات العدالة الجنائية للرد عليها. وفي وقت لاحق من عام 2019، تشاور المكتب مع خبراء دوليين بشأن أثر تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب

المهاجرين والتهغرات في فهمه. ومن أجل سد بعض هذه الثغرات، يجري المكتب دراسة، أُطلقت في منتصف عام 2020، بشأن الأبعاد الجنسانية لجرائم التهريب المقترنة بظروف مشددة للعقوبة. ويرمي هذا المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية: (أ) استبانة الأشكال البارزة للظروف المشددة للعقوبة في جرائم التهريب في مناطق عبور مختارة على النحو المبين في المادة 6 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين؛ (ب) فهم رد العدالة الجنائية على تلك الظروف المشددة للعقوبة والجرائم ذات الصلة التي قد يكون المهاجرون المهزبون من ضحاياها؛ (ج) تحقيق تلك الأهداف من منظور المساواة بين الجنسين.

38- وفي سياق مبادرة التعليم من أجل العدالة، التي أُطلقت في إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، وضع المكتب خلال الفترة المشمولة بالتحقيق سلسلة من الأدوات والمواد التعليمية لتمكين المربين من تلقين الجيل القادم مواضيع تتناول منع الجريمة وتعزيز سيادة القانون.

39- ووضعت هذه الأدوات والمواد المتنوعة لجميع المستويات التعليمية - الابتدائي والثانوي والجامعي - ويمكن أن تستخدمها الأطراف المهتمة استخداماً مباشراً في هذا الشكل الأصلي، أو تكيفها وفقاً للسياق الوطني للبلد. فأما على مستوى التعليم الثانوي، فقد أعدّ المكتب شريط فيديو ودليلاً للمعلمين يهدفان إلى تحفيز الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و18 سنة على المشاركة بعين النقد من أجل فهم معنى وآثار تهريب المهاجرين والأفعال الأخرى المرتبطة به. إضافة إلى ذلك، أعدت سلسلة قصص مصورة بعنوان San Servolo لتقريب موضوع تهريب المهاجرين من طلاب المرحلة الثانوية، وإشراكهم من خلال القصص المصورة. وأما على المستوى الجامعي، فقد أقام المكتب شراكة مع أكثر من 100 أكاديمي، ووضع تسع نماذج خاضعة لاستعراض الأقران بشأن تهريب المهاجرين (خمس نماذج عن تهريب المهاجرين وأربع نماذج شاملة تتناول أيضاً الاتجار بالأشخاص)، مقترنة بدليل تعليمي. وأعدت سلسلة من ثلاثة أفلام فيديو بمثابة مواد تدريس داعمة للتعريف بمواضيع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية. وأخيراً، استحدثت نميطان إضافيتان، إحداها بالإسبانية وأمريكا اللاتينية، والأخرى بالفرنسية لبلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية، لتكثيف المواد مع هذين السياقين الإقليميين.

باء - ترويج ودعم تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين من خلال التعاون التقني

40- من أجل دعم التنفيذ الفعال والمتسق لبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، واصل المكتب، خلال الفترة المشمولة بالتحقيق، بذل جهود لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في أكثر من 65 بلداً، في أمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأوروبا. إضافة إلى ذلك، أطلق المكتب والاتحاد الأوروبي مبادرة العمل العالمي في آسيا والشرق الأوسط للفترة 2018-2022.

41- ودعم المكتب إنشاء شبكات غير رسمية للممارسين في أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا. ومن بينها الشبكة الأيبيرية الأمريكية للمدعين العامين المتخصصين في مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، التي وافقت، بمساعدة من المكتب، على إنشاء أفرقة تحقيق مشتركة بشأن الاتجار وتهريب المهاجرين في المنطقة واعتمدت مبادئ توجيهية لدعم إنشائها.

42- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، يسّر المكتب دورة تدريبية بشأن تهريب المهاجرين باعتبارها مساهمة موضوعية في تدريب موظفي خفر السواحل الليبي، نظمتها العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط، في إطار عملية صوفيا، وعُقدت في قاعدة لا مادالينا البحرية بسربينيا في إيطاليا. وتلقى 64 فرداً عسكرياً المعلومات الأساسية والتدريب اللازم للاضطلاع بأنشطة روتينية على متن سفينة خفر السواحل، وركزت الدروس المقدمة تركيزاً خاصاً على حقوق الإنسان والإسعافات الأولية الأساسية والسياسة الجنسانية.

1- المساعدة التشريعية ووضع الاستراتيجيات

- 43- قدم المكتب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مساعدة تشريعية لصياغة أو تنقيح قوانين وطنية لمكافحة تهريب المهاجرين في السنغال وغامبيا وغانا وليبيريا ومالي. وقدم أيضاً الدعم التقني إلى اللجنة الوطنية في النيجر لوضع خطة العمل الوطنية الأولى لمكافحة تهريب المهاجرين في غرب أفريقيا.
- 44- وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، نظم المكتب، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في السودان، حلقة عمل مواضيعية لأعضاء الهيئة التشريعية القومية بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وكان الهدف من حلقة العمل هو التوعية بالخصائص المميزة للجريمتين وأوجه اختلافهما وزيادة فهمهما، وإبراز أهمية اتباع نهج قائمة على حقوق الإنسان في التصدي لهما، وتحديد أولويات العمل في السودان، مع التركيز على دور أعضاء الهيئة التشريعية.
- 45- ودعم المكتب زامبيا في استبانة الثغرات في التشريعات الوطنية المتعلقة بتهريب المهاجرين. وعقدت في آذار/مارس 2020 حلقة عمل لمراجعة التشريعات بحضور خبراء حكوميين ولجنة تطوير القوانين في زامبيا، تولت تقييم التشريعات السارية باعتبار ذلك خطوة أولى نحو وضع إطار قانوني شامل لمكافحة تهريب المهاجرين. وسيستمر طيلة عام 2020 العمل على مواءمة الإطار التشريعي الحالي مع بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين.
- 46- ودعم المكتب، في إطار مبادرة العمل العالمي حكومة كولومبيا في وضع استراتيجية شاملة للتصدي لتهريب المهاجرين من خلال سلسلة من حلقات العمل التي تركز على المساعدة التشريعية. وتوجت تلك الجهود باعتماد اللجنة الثالثة المشتركة بين القطاعات والمعنية بمكافحة تهريب المهاجرين أول استراتيجية في البلد بشأن تهريب المهاجرين، تركز تركيزاً شديداً على الشؤون الجنسانية.
- 47- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، نظم المكتب في نيبال حلقة عمل إقليمية بشأن تعزيز التصدي لتهريب المهاجرين شملت الممارسين من سرى لانكا وملديف ونيبال. وكان الهدف من ذلك هو ترويج تبادل المعلومات عن الأنماط والاتجاهات والتحديات في التصدي لتهريب المهاجرين، والشروع في حوار بشأن السياسات من أجل استعراض التشريعات الحالية وتشجيع التصديق على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين.

2- تعزيز تدابير العدالة الجنائية

- 48- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع المكتب بأنشطة لبناء قدرات سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية وتدريبها في بلدان مختلفة، منها بوركينا فاسو وبيرو والسنغال وغامبيا وغانا وغواتيمالا وغينيا-بيسوا وكوت ديفوار وليبيريا ومالي وموريتانيا والنيجر. وقدمت أيضاً توجيهات لتعزيز مهارات السلطات النظرية المعنية بإنفاذ القانون للكشف عن حالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في السنغال وغامبيا وكوت ديفوار ومالي والنيجر والتحقيق فيها.
- 49- علاوة على ذلك، قدم المكتب المساعدة التقنية ويسر المفاوضات وصوغ اتفاقيات قضائيتين ثنائيتين - بشأن تسليم الأشخاص المحكوم عليهم ونقلهم وتبادل المساعدة القانونية - بين إيطاليا ومالي وبين إيطاليا والنيجر، من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة عبر الوطنية، ولا سيما الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وجرى جولتا المفاوضات في روما من 26 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس 2019 ومن 2 إلى 5 تموز/يوليه 2019، على التوالي.
- 50- وعملاً بقراري مجلس الأمن 2331 (2016) و2388 (2017)، نظم المكتب في عام 2019، بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، سلسلة من الدورات التدريبية لتعزيز الإجراءات الوطنية للتصدي للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

51- وفي جنوب شرق آسيا، عمل المكتب بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب الدعم الإقليمي لمباحثات بالي على وضع منهج تدريبي شامل لمنع تهريب المهاجرين عن طريق البحر والتصدي له. وستُجرَّب في الأشهر المقبلة الدورة التدريبية ذات الصلة، التي ستستغرق أسبوعين، في مركز جاكرتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون، وستشمل موظفي إنفاذ القانون من إندونيسيا وتايلند وماليزيا.

52- وفي شباط/فبراير 2020، دعم المكتب دورة تدريبية متخصصة للتحقيق في تهريب المهاجرين وملاحقة مرتكبيه جنائياً، باتباع منهجية محاكاة القضايا، عُقدت في تشيكيمولا بغواتيمالا، وضمت 26 مشاركاً من أجهزة إنفاذ القانون.

53- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب أيضاً دعم حكومة الجزائر بتعزيز تحقيقاتها في قضايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وملاحقة الجناة. وعُقدت في الجزائر في شباط/فبراير 2020 حلقة عمل لمحاكاة المحاكمة مدتها خمسة أيام ركزت على قضايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين عبر الحدود الوطنية. وبالمثل، نظم المكتب في آذار/مارس 2020 حلقة عمل وطنية لمحاكاة المحاكمة استفاد منها موظفو إنفاذ القانون في مصر من وزارة الداخلية ووزارة العدل ومكتب النائب العام وهيئة الرقابة الإدارية. واستندت منهجية التدريب في كلتا الدورتين إلى سيناريوهات قضايا حقيقية واستخدمت تمارين محاكاة تفاعلية، مما أثري تجربة المشاركين من خلال توفير معارف متنوعة.

3- ترويج التعاون الدولي

54- في إطار مبادرة قاضي الاتصال، دعم المكتب إيفاد قاضيي اتصال نيجيريين إلى إسبانيا وإيطاليا، لتعزيز التعاون القضائي الدولي بين بلدان غرب أفريقيا والبلدان الأوروبية بشأن قضايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والجرائم ذات الصلة. ويؤدي قاضيي الاتصال دور حلقة الوصل بين السلطتين المركزيين الوطنيتين في البلد الموفد والبلد المضيف، استناداً إلى المادة 18 من اتفاقية الجريمة المنظمة. وبإنشاء خط اتصال مباشر بين سلطتين مركزيين وبناء الثقة بينهما، ييسر قاضيي الاتصال تبادل المعلومات والتعجيل بإحالة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، ويسديان المشورة القانونية، ويلتزمان المتابعة الفورية للقضايا. وحتى الآن، تناول قاضيي الاتصال 44 قضية، وأرسل 35 طلب معلومات وطلب مساعدة قانونية متبادلة، وفُتحت تحقيقات متعددة، وألقي القبض على مشتبه به في كانون الأول/ديسمبر 2019. وبموجب هذه المبادرة، من المقرر إيفاد قاضيي اتصال آخر من النيجر إلى إيطاليا في الربع الأخير من عام 2020.

55- وفي تموز/يوليه 2019، نظم المكتب حلقة العمل دون الإقليمية الأولى للتحقيق في تهريب المهاجرين وملاحقة مرتكبيه، بمشاركة 36 من موظفي إنفاذ القانون وأعضاء النيابة العامة من إكوادور والبرازيل وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا. وكان الهدف هو تعزيز التعاون بين البلدان المجاورة، مع التركيز على الأقاليم الحدودية.

56- وفيما يتعلق بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، التزم المكتب والمنظمة الدولية للهجرة في حزيران/يونيه 2020 بزيادة التعاون على التصدي لتهريب المهاجرين. واتفقت المنظمتان على تحسين البحوث القائمة على الأدلة بشأن اتجاهات التهريب الحالية والجديدة، بتبادل المعلومات، ولا سيما عن الاحتيال المتعلق بوثائق السفر والهوية، والعمل على بناء قدرات إنفاذ القانون في المنطقة. وتسترشد المبادرة باتفاق التعاون الراسخ الذي أبرم في عام 2012 والمنبر المشترك بين المكتب والمنظمة المنشأ في عام 2018 لمكافحة تهريب المهاجرين. ومن العناصر الرئيسية في هذا الصدد تعزيز التنسيق بين نظام الإبلاغ الطوعي عن تهريب المهاجرين والأفعال ذات الصلة التابع للمكتب ومركز دعم فحص الوثائق التابع للمنظمة. ويهدف نظام الإبلاغ الطوعي للمكتب إلى تعزيز جمع وتبادل البيانات عن تهريب المهاجرين من مختلف أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

57- ودعم البرنامج العالمي لمكافحة تهريب المهاجرين ومبادرة العمل العالمي عملية مشتركة بين الإنترنت والمكتب لمكافحة تهريب المهاجرين، هي عملية توركيسا، نُفذت في القارة الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. واتخذت السلطات في 20 بلداً في ثلاث قارات إجراءات بناءً على معلومات ونفذت حوالي مليون عملية تفتيش على الحدود الجوية والبرية والبحرية لعرقلة الجماعات الإجرامية المنظمة التي تقف وراء طرق التهريب الرئيسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وأدت العملية إلى احتجاز 152 شخصاً، أُلقي القبض على 97 منهم بتهمة تهريب المهاجرين، و31 بتهمة الاتجار بالأشخاص، و24 بسبب جرائم أخرى ذات صلة، وتحديد هوية 775 مهاجراً ضعيفاً، هُرب العديد منهم ووقعوا ضحايا للاغتصاب أو الاتجار أو غير ذلك من الجرائم العنيفة. ومن النتائج الرئيسية لعملية توركيسا اعتقال رجل يبلغ من العمر 32 سنة من بنغلاديش يُعتقد أنه مسؤول عن إحدى أكبر شبكات تهريب المهاجرين إلى الولايات المتحدة. وفككت سلطات البرازيل كامل شبكته التي يُزعم أنها سهلت المرور غير القانوني لأكثر من 200 مواطن من جنوب آسيا. وبعد ذلك، نظمت المديرية الفرعية المعنية بالمجتمعات الضعيفة التابعة للإنترنت، بالتعاون مع المكتب، اجتماعاً لتقييم نتائج عملية توركيسا، عُقد في الجمهورية الدومينيكية في الفترة من 24 إلى 26 شباط/فبراير 2020. وحضرت الاجتماع شبكة الإنترنت للعمليات المتخصصة لمكافحة تهريب الأشخاص، التي تتألف من خبراء من البلدان العشرين التي شاركت في المرحلة التشغيلية لعملية توركيسا، فضلاً عن أعضاء من تلك الشبكة من باكستان والبريتغال وبنغلاديش والولايات المتحدة، وممثلين معيّنين عن المنظمة الدولية للهجرة والمكتب وشركة أوبر.

58- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، نظم المكتب، بالتعاون مع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في مصر، منتدى إقليمياً بعنوان "المنتدى الإقليمي لتبادل المعرفة والتعاون بين هيئات التنسيق الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين على طول دروب الهجرة في وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط". وكان الهدف من المنتدى هو تعزيز التعاون والتنسيق بين لجان التنسيق الوطنية المعنية بمكافحة ومنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين اللذين يؤثران على بلدان أفريقية شتى.

59- ونظم المكتب اجتماعاً دون إقليمي بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في المغرب في نيسان/أبريل 2019. وحضر الاجتماع 28 مسؤولاً حكومياً من مالي والمغرب والنيجر لتعزيز التعاون الدولي في مجالي القضاء وإنفاذ القانون وترويج إبرام اتفاقات بشأن تبادل المعلومات. ونظم المكتب كذلك حلقة عمل تدريبية إقليمية بشأن التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة، عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2019 في المغرب، بهدف تقوية مهارات وقدرات موظفي العدالة الجنائية من مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب للتعاون الفعال على منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، أتاحت منبراً لمناقشة التحديات المتعلقة بالتعاون الدولي الفعال.

4- جمع البيانات والبحوث

60- في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، عمل المكتب مع المنظمة الدولية للهجرة على دعم إنشاء إطار لوضع إجراءات تشغيلية موحدة لاتخاذ تدابير مراعية للأزمات من أجل التصدي للاتجار في مختلف أنحاء بلاد الشام، تتطوي على أهمية مباشرة لأفعال تهريب المهاجرين ذات الصلة.

61- وفي عام 2019، نشر المكتب تقريراً إقليمياً شاملاً يبحث الأطر التشريعية المتعلقة بتجريم تهريب المهاجرين في الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويبرز التقرير أوجه التشابه والاختلاف على الصعيد الوطني مقارنة بالإطار القانوني الدولي في هذا المجال، ويضع توصيات لتيسير التنفيذ الدقيق والشامل لمتطلبات البروتوكول في القوانين المحلية في البلدان قيد الاستعراض.

62- ومرصد تهريب المهاجرين التابع للمكتب مشروع رائد مصمم لتقييم الأنشطة الإجرامية، فضلاً عن دوافع وآثار تهريب المهاجرين، في سياقات سريعة التغير. وسيتولى المرصد جمع ونشر بيانات ومعلومات وتحليلات متينة ذات صلة بتهريب المهاجرين، تتضمن أدلة على أساليب عمل مهربي المهاجرين ودروب التهريب والتكاليف البشرية المترتبة على اللجوء إلى خدمات التهريب - مثل خطر الاختطاف لأغراض الابتزاز - والتوعية بالمخاطر على طول دروب الهجرة. وستكون المعلومات والتحليلات المقّمة، بوجه عام، ضرورية للتوصل إلى فهم أفضل لظاهرة تهريب المهاجرين في هذا السياق، والمساعدة من ثم على زيادة الفعالية في منع ومكافحة التهريب وما يتصل به من انتهاكات لحقوق الإنسان وغيرها من الجرائم، وستكمل الدراسة العالمية عن تهريب المهاجرين لعام 2018 التي يجريها المكتب، والعمليات التي يضطلع بها المكتب وأطراف فاعلة أخرى حالياً لجمع البيانات وتبادل المعلومات الاستخباراتية. وتُجمع المعلومات من خلال العمل الميداني المنتظم في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، بالتنسيق مع الأشخاص المتقنين وسلطات إنفاذ القانون وأفراد المجتمع المدني وجهات فاعلة رئيسية أخرى. وتُستكمل المعلومات المراجعة بدراسات استقصائية منتظمة في بلدان المنشأ تركز على تخطيط رحلات المهاجرين المرتقبين واحتمال تعاونهم مع المهربين. وستوضع المعلومات التي تُجمع للمرصد في المتناول عبر منبر شبكي من المقرر أن إطلاقه خلال عام 2020، وستُحدّث بانتظام لتوفير معلومات مستوفاة. وستتيح الأعمال الميدانية والدراسات الاستقصائية المنتظمة إجراء تقييم طولاني للبيانات والمعلومات. وأنشئ المرصد على أساس تجريبي، وسيدار لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات.

63- وفي كانون الثاني/يناير 2020، دعت المنظمة الدولية للهجرة والمكتب ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى تقديم مقترحات لوضع دراسة عن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في ليبيا، لزيادة المعرفة بما يلي: خصائص المتجرين والمهربين وفهم أسلوب عملهم في البلد؛ ومواطن ضعف ضحايا الاتجار وضحاياهم المحتملين، التي تتفاقم من جراء النزاع الطويل الأمد؛ وكيفية سد أي ثغرات قانونية وسياساتية ومؤسسية في مواجهة هذه التحديات بترويج التعاون الإقليمي والدولي.

64- وفي النيجر، قدّم المكتب المساعدة التقنية من أجل تصميم ووضع وتنفيذ نظام وطني لجمع البيانات والإحصاءات عن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وعُقدت حلقة عمل أولى بشأن أدوات ومنهجيات جمع البيانات في دوسو بالنيجر، في حزيران/يونيه 2019. ومنذ كانون الثاني/يناير 2020، ما فتئ المكتب يدعم الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بترويج نهج أكثر اتساقاً يشمل عقد اجتماعات منتظمة مع جميع أصحاب المصلحة المشاركين في عملية جمع البيانات في النيجر (الجهات الفاعلة الوطنية والدولية وغير الحكومية)، بهدف زيادة التعاون على جمع البيانات وتحليلها من أجل وضع سياسات واستراتيجيات قائمة على الأدلة. ومن المقرر أن تعقد في آب/أغسطس 2020 حلقة عمل تشاورية أولى بشأن المتغيرات والمؤشرات الرئيسية التي ستُدْرَج في الأداة الوطنية لجمع البيانات.

65- وعلاوة على ذلك، نفذ المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير مشروعاً بحثياً في مالي والنيجر بشأن أساليب العمل المتبعة في تهريب المهاجرين والصلوات بأشكال أخرى من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اكتمل في عام 2019.

5- منع الجريمة والتوعية

66- في حزيران/يونيه 2019، يسر المكتب مناقشة مواضيعية، وقدم تدريباً هادفاً بشأن تهريب المهاجرين عن طريق البحر خلال مؤتمر الكاريبي المعني بالجرائم البحرية الذي عُقد في ترينيداد وتوباغو. وكان الغرض من المناقشة هو تعزيز إجراءات التصدي في المنطقة لتهريب المهاجرين عن طريق البحر، بتزويد الموظفين العاملين في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية بأدوات لكشف هذه الجريمة ومكافحتها. ونظم المؤتمر البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب، بدعم من البرنامج العالمي لمكافحة

تهريب المهاجرين. وحضره أكثر من 30 مشاركاً من أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا، هولندا، الولايات المتحدة.

67- وفي شباط/فبراير 2020، نظم المكتب في المعهد الملكي للشرطة في القنيطرة بالمغرب، حدثاً للتوعية بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين على مدى خمسة أيام، من أجل زيادة قدرة موظفي إنفاذ القانون على التصدي لهاتين الجريمتين. وشملت نتائج التدريب الرئيسية تحسين فهم أهم التعاريف والمصطلحات المتصلة بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وزيادة المعرفة بأساليب التحري الخاصة للتصدي لهاتين الجريمتين وتحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص والمهاجرين المهزبين.

6- حماية المهاجرين المهزبين ودعمهم

68- نظم المكتب، من خلال فرع آسيا والشرق الأوسط لمبادرة العمل العالمي، خمس حلقات عمل في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2019 في باكستان بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، ركزت بوجه خاص على تحديد هوية الضحايا وحمايتهم ومساعدتهم. وكان الهدف الرئيسي من سلسلة حلقات العمل هو ضمان التنسيق بين ممثلي سلطات إنفاذ القانون والخدمات الاجتماعية والمجتمع المدني في التصدي للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، بغية تعزيز حماية أضعف الفئات السكانية، بما يشمل ضحايا الاتجار والمهاجرين المهزبين. وحضر 102 مشارك (15 امرأة و87 رجلاً) حلقات العمل الخمس التي عُقدت في لاهور وإسلام آباد وبيشاور.

ثالثاً - الاستنتاجات

69- تهريب المهاجرين جريمة عبر وطنية تشكل تحديات فريدة تتطلب استجابات عالمية وإجراءات منسقة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما يشمل الجهات الفاعلة غير الحكومية. ويتميز بمزيج من عوامل العرض والطلب التي تدر عوائد اقتصادية كبيرة.

70- ولا ينبغي أن يراعى النهج الكلي لمكافحة تهريب المهاجرين موقع الجريمة الجغرافي فحسب، بل أيضاً مختلف العوامل المساهمة فيها. وتتطلب مكافحة تهريب المهاجرين استراتيجية شاملة تدرك مدى تعقيد هذه العوامل وتسترشد بنهج قائم على المعرفة. ومما يعرقل وضع استراتيجيات فعالة ومؤثرة أن العديد من جوانب تهريب المهاجرين لا يزال يعتره سوء التوثيق ونقص البحث، الأمر الذي يشكل فجوة مماثلة في المواد التحليلية المتعلقة بمسائل مثل تهريب الأطفال غير المصحوبين والجرائم العنيفة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تحدث على طول دروب الهجرة.

71- وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين هو الصك القانوني الوحيد المتفق عليه دولياً والمصمم لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين. وبترويج تنفيذ البروتوكول بوسائل تشمل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء وتعزيز التعاون بين الوكالات، يعمل المكتب باستمرار على ضمان المشاركة الحثيثة من جانب أصحاب المصلحة المعنيين على المستويات الدولي والإقليمي والوطني.

72- ويشكل اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية خطوة تاريخية في الجهود الدولية الرامية إلى معالجة جميع أبعاد الهجرة الدولية على نحو كلي وشامل. وترسي أهدافه الـ23 والإجراءات المرتبطة بها جدول أعمال سياسياً يهدف إلى تحسين حوكمة الهجرة، ومواجهة التحديات المرتبطة بالهجرة حالياً، وتعزيز مساهمة المهاجرين والهجرة في التنمية المستدامة. وتمشياً مع ولاية المكتب، يحدد الهدفان 9 و10 من الاتفاق العالمي إطاراً شاملاً للتصدي لتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في سياق الهجرة الدولية.

73- ويظل المكتب ملتزماً بترويج ودعم تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، وبالعامل مع الدول الأعضاء وسائر المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني وجماعات المهاجرين من أجل مكافحة تهريب المهاجرين بجميع أشكاله بفعالية أكبر.

74- وسيواصل المكتب تطوير قاعدة بيانات السوابق القضائية المتعلقة بتهريب المهاجرين، وسيصدر منشورات تقنية جديدة بشأن أشد الشواغل إلحاحاً، مثل ورقة قضايا عن دور المرأة في تهريب المهاجرين.

75- وسيواصل المكتب أيضاً الاضطلاع بأنشطة مصممة وفقاً للسياق من أجل تنمية القدرات والتعاون التقني على الصعيدين الوطني والإقليمي، بسبل تشمل إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل الحالية ذات الصلة بكوفيد-19، والاستفادة بقدر أكبر من التكنولوجيا في سياق تلبية الحاجة المتزايدة إلى الحماية والمساعدة للمهاجرين واللاجئين المعرضين للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.